ان استمرار القوى الفاشية في التحضير لجولات جديدة ، قضية باتت واضحة للجميع ، خاصة بعد الاستعدادات والترتيبات العسكرية التي تواصل تجهيزها في المنطقة الشرقية . كاقامة المتاريس واعادة بناء تحصينات جديدة ، الى صفقات الاسلحة التي ما تزال ترد الى لبنان بطرق مختلفة ، ليس اخرها فضيحة « الباخرة » التي انزلت حمولتها في مرفأ جونية تحت نظر ومراقبة مسؤولين كبار في السلطة .. وهو ما يؤكد الارتباط الوثيق بين الطرفين .. السلطة والقوى الطائفية الانعزالية وتعليقا على حادث الباخرة ، اصدر حزب العمل الاشتراكي العربي ـ لبنان ـ بيانا سياسيا هاما فيما يلي نصه :

حول باخرة السلاح

حزب العمل الاشتراكي العربي يكشف حقيقة هذه الباخرة ، وعلاقة "المراجع العليا" بها ..

ايتها الجماهير اللبنانية المكافحة

ايها المواطنون المرشحون للقتل بنيران التآمر الرجعي الفاشي الحاقد :

ان موضوع الباخرة ، الذي اعتبر بحق عامل تفجير خطير للمعركة السياسية ، وقد تترتب عليه تفاعلات وانعكاسات على الصعيد العسكري ، لا يستاثر بكل هذه الخطورة لمجرد انه يكشف جانبا من عمليات التسلح التي تقوم بها العصابات الرجعية الفاشية ، حتى في ظل اتفاقات وقف اطلاق النار ..

بل ان الخطورة الحقيقية للموضوع ، هي في الاضواء التي سلطها على جوانب اساسية من المؤامرة الدموية الكبرى التي يتعرض لها هذا البلد وتدفع الجماهير ثمنا لها من دمائها وارواحها .. وكذلك على دور قوى معينة في تلك المؤامرة بالاضافة الى كشف بعض ما يعد له المتآمرون من ضمن المخطط الذي ينفذون ..

اولا :

لقد اكد موضوع الباخرة بكل جلاء ، ان القوى الرجعية الفاشية وشركاءها ومحركيها ، لا ينظرون الى اتفاقيات وقف اطلاق النار الا كهدنة مؤقتة يلملمون فيها انفسهم ويهيئون قواهم ، اعدادا لاشعال جولة جديدة من الاقتتال على امل الوصول الى اهدافهم التآمرية التي حال التصدي الجماهيري الباسل لهم في الجولات السابقة ، بينهم وبين تحقيقها ، وفي راس تلك الاهداف ضرب حركة المقاومة الفلسطينية او تحجيمها وتقزيمها لتسهيل عملية جرها الى قفص التسوية، وكذلك تاديب الحركة الوطنية اللبنانية ولجم النضالات الوطنية والتقدمية للاكثرية الساحقة من الشعب اللبناني ، التي تعاني من صنوف الاستغلال الاسود الذي يمارسه الاحتكاريون .

وموضوع الباخرة بجلائه لهذه الحقيقة يجب ان يسقط كل الاوهام التي علقها البعض على مسالة التزام العصابات الرجعية الفاشية بالاتفاقات .. كما يجب ان يؤكد للجميع ان الوقف الجدي للقتال والعودة الحقيقية للهدوء لا يتمان بغير التصدي الرادع والساحق لهذه العصابات ، وفرض المطالب السياسية والاجتماعية الوطنية والتقدمية للجماهير اللبنانية الكادحة .

ثانيا :

لقد اثبت موضوع الباخرة والملابسات التي احاطت به ، الدور التآمري الذي تلعبه دوائر اساسية ومعينة في السلطة ، لا سيما « المراجع العليا » وبعض القوى النافذة في المؤسسات العسكرية والامنية . كما اوضح بشكل لا يقبل اي شك او لبس ان هذه الدوائر كانت في صلب المؤامرة منذ بداياتها ، وانها هي التي رعت العصابات الفاشية واعدتها وشجعتها لتفجير الاقتتال على امل ان تتمكن من فرض ديكتاتوريتها الفاشية السافرة على البلاد بالتعاون مع القوى الخارجية المعلومة وفي راسها الامبريالية الاميركية بهدف الوصول الى :

ـ الغاء كل ما تبقى من شرعية ، وحد ديمقراطي ادنى ، على صعيد مؤسسات الدولة ، وبالتالي فرض التمديد والتجديد لسيد القصر .

ـ كم الانفاس واغلاق ما تمثله الساحة اللبنانية من متنفس سياسي واعلامي لحركة التحرر الوطني العربية ، وذلك كجزء من عملية التعتيم الامبريالي على كل ما يجري في المنطقة ويدبر لها من مؤامرات ومشاريع تصفوية .

ـ المحاصرة العسكرية الفاشية لحركة المقاومة الفلسطينية ، كجزء اساسي من الضغوطات المتعددة التي تستهدف جرها الى قفص التسوية .

ثالثا :

لقد كشفت المعلومات المنشورة حول ملكية الباخرة والصفقة ، عن الدور الذي يلعبه كبار الاحتكاريين في هذه المؤامرة الكبيرة . فبطرس الخوري وجورج ابو عضل وطوني فرنجية وجبران طوق وسورين خان اميريان وغيرهم من الاسماء التي ذكرت على هذا الصعيد ، ليسوا في حقيقتهم سوى الرموز البشرية الاساسية في طبقة الاربعة بالمئة ، والرؤوس الحقيقية للاحتكار المتسلط على اهم المرافق الاقتصادية في البلاد .. وهم باشخاصهم ومؤسساتهم وامثالهم يشكلون الطبقة التي تستند اليها السلطة السياسية ومراكز القوى الفاشية فيها . كما ان تبرعاتهم السخية كانت المصدر الاساسي لتجنيد الميليشيات الرجعية وتسليحها وتعبئتها ..

وهنا الدور الواضح لهؤلاء الاشخاص ، يكشف ما يعلقه الاحتكاريون من آمال على نجاح المؤامرة التي شاركوا في تدبيرها وتحضيرها وتمويلها .. وبالذات آمالهم بتاديب الحركة الوطنية اللبنانية وسحق نضالات الجماهير المسحوقة ضد استغلال اولئك الاحتكاريين وديكتاتوريتهم .

يا جماهيرنا المناضلة :

ان هذا الموضوع والملابسات التي احاطت به ، قد كشف بكل جلاء الابعاد الرئيسية للمؤامرة والقوى الاساسية المشاركة في صياغتها .. والدمار الذي ما يزال المتآمرون يخبئونه للبلاد كلها .. والاهداف التي يسعى اليها هؤلاء جميعا .

لقد كشف الاصرار الرجعي على الاعداد لتجديد الفتنة والاقتتال وكشف دور « المراجع العليا » والقوى النافذة في المؤسسات العسكرية والامنية .

وكشف دور الاحتكاريين ، وعرى عنهم كل الاغطية التي كانوا يتسترون بها ، كادعاءات « الوساطات » و « المصالحات » وغيرها ..

وعليه يصبح واضحا ، امام كل هذه الحقائق ، ان المؤامرة ما تزال مستمرة .. وان الاعداد لمجابهتها واحباطها يجب ان يكون القضية المركزية والمهمة الملحة بالنسبة لكل الجماهير اللبنانية ولكل الجماهير الفلسطينية ولكل الجماهير العربية .

وان هذا الاعداد يجب ان يرتكز اساسا على الحقيقة الثابتة التي تؤكد ان احباط هذه المؤامرة لا يمكن ان يتم بغير ردع هؤلاء المتآمرين وسحق عدوانهم الفاشي .

وهذا الموضوع المصيري يفرض علينا المهمات الملحة التالية :

اولا :

الانتقال بحالة القوى الوطنية اللبنانية ، من الفرقة والتشرذم الى التلاحم الجدي الذي لا بد منه في مواجهة هذه المؤامرة الكبرى .. وهذا التلاحم لا يمكن ان يتحقق الا بان تحسم كل القيادات الوطنية موقفها الاساسي ، وتسقط من حسابها كل استعداد للمساومات ، وتبني موقفا سياسيا وطنيا جذريا تثق به الجماهير وتلتف حوله فتشكل القوة الاساسية للمجابهة والانتصار .

ثانيا :

تعبئة كل الجماهير صاحبة المصلحة في دحر المخطط الدموي الفاشي الذي يعد لهذه البلاد بكاملها . وهذه التعبئة لا يمكن ان تتم الا على اساس وحدة هذه الجماهير وهدم كل الحواجز الطائفية التي اقامها المتآمرون الانعزاليون بتعبئتهم الانعزالية العنصرية وجرائمهم الطائفية الوحشية . ومن المؤكد ان المهمة الاولى في هذا الصدد هي تطهير الجانب الوطني من كل التصرفات الانفصالية وردود الفعل الطائفية التي تخدم مخطط العدو .

ثالثا :

بالتحضير الجاد لقلب المعركة على رؤوس اصحابها ومدبريها ، وتحويلها من حرب رجعية فاشية سلطوية لضرب المقاومة والحركة الوطنية والجماهير، الى معركة وطنية ديمقراطية شعبية تستهدف سحق المتآمرين وردعهم وتاديبهم تاديبا حقيقيا . ورد كيد الاحتكاريين الى صدورهم واحتكاراتهم .. وتطهير السلطة واجهزتها تطهيرا كاملا من كل الجيوب والقوى العميلة والمتآمرة ، وفتح كل نوافذ السلطة على رياح التطهر والتغيير الديمقراطي الجذري .

رابعا :

التنسيق الكامل والسليم مع حركة المقاومة الفلسطينية ، المطلوب من قياداتها ايضا موقف جذري بمستوى خطورة المؤامرة الدائرة ، وهذا التنسيق لا بد وان يستند الى التكافؤ الرفاقي في التقرير والتنفيذ . وفي هذا النطاق ايضا يلعب حسم الموقف السياسي بصورة جذرية ، والتخلص من كل المساومات والميوعة والذبذبات الوسطية والاصلاحية ، دورا بالغ الاهمية ، ويمثل ضرورة قصوى من ضرورات الانتصار في هذه المعركة الخطيرة .

يا جماهيرنا المكافحة :

هذا هو الطريق الوحيد لدحر المؤامرة الفاشية الدموية .. ولتحقيق الهدوء الحقيقي الذي تنشده الجماهير ، ولفرض المطالب الوطنية الديمقراطية السياسية والاجتماعية .

كما ان هزم المتآمرين واحباط مؤامراتهم السوداء هذه يشكل انتصارا في احدى المعارك الرئيسية على طريق التصدي للهجمة الامبريالية الصهيونية الرجعية على صعيد المنطقة بكاملها ، وهو بالتالي يشكل خطوة شديدة الاهمية لقلب الوضع الجماهيري العربي ، وتعبئة ثورية جادة لمواجهة كل ما يحاك له من مؤامرات ومشاريع تصفوية في مقدمتها التسوية التصفوية لقضية فلسطين .

■■

لجنة متضرري سوق سرسق تطالب بـ :

حفظ حقوق المتضررين

لا شك ان حرب الفاشيين التي قادتها العصابات الانعزالية ، بالتعاون مع اجهزة السلطة الرجعية ، قد اخذت في طريقها العديد من المؤسسات الاقتصادية ، صناعية ومهنية وتجارية ، وهدمت الاف المنازل .. وخلقت بالتالي حالة من الشلل الكلي في كافة مجالات العمل المعيشي .

والى جانب هذا « الخراب » والمخربين ، تقف قوانين « العقود » اللبنانية حائلا دون عودة المحلات التي احرقت والبيوت التي تهدمت الى مستاجريها الاساسيين .. وهو ما تحدده وتوضحه المادة (٥٦٢) من قانون الموجبات والعقود التي تنص على فسخ عقد الايجار من دون تعويض اذا ما اصبح المأجور ، بنتيجة التضرر غير صالح للاستعمال كليا او جزئيا .

وهذا يعني اعادة كافة الاسواق التي احرقت ودمرت والبيوت التي قصفت وتهدمت الى اصحابها الاساسيين ، اي « الملاك العقاريين » ، وبالتالي تشريد عشرات الالاف من المواطنين والاهالي ـ تحت مظلة هذا القانون الجائر ـ وما يعنيه هذا من ضياع وخسارة مورد رزقهم الوحيد ، خاصة ونحن بصدد خراب عام حملته حرب الفاشيين ، اصاب العديد من الاسواق التجارية كما اصاب المناطق السكنية بهدف تهجير اهاليها .

لذا كان المطلوب ، ومنذ فترة بعيدة تعديل هذه المادة ورفع سيف مفعولها عن رقبة الكثيرين ممن تعرضت مصالحهم وبيوتهم للضرر .. وبهذا الخصوص اجريت العديد من اللقاءات والاجتماعات بين المسؤولين ولجنة المتضررين حول هذه القضية ، لكن من دون الوصول الى نتيجة ..

ونهار الاثنين ١٩٧٥/١١/١٠ رفعت لجنة متضرري سوق سرسق وملحقاتها الى مجلس النواب مشروع قانون بتعديل المادة (٥٦٢) من قانون الموجبات والعقود بحفظ حقوق الملكية التجارية والسكن لكل مواطن اصابه الضرر بسبب الحوادث الاخيرة التي افتعلتها العصابات الفاشية والسلطة .

نص المشروع

« بصورة استثنائية وخلافا لنص المادة (٥٦٢) من قانون الموجبات والعقود يبقى عقد الايجار قائما بكل عناصره وينتج مفاعيله بين المؤجر والمستاجر ويشمل ذلك الاجارة الثانوية واجارة البسطات والادارة الحرة والاستثمار ، ويحق استنادا الى ذلك لكل مستاجر سواء كان ماجوره معدا للسكن ام لغير السكن ، هلك او تعيب نتيجة للحوادث التي حصلت في لبنان منذ ٢٦ شباط سنة ١٩٧٥ ان يعيد حال ماجوره الى ما كان عليه قبل الهلاك او التعيب على نفقته الخاصة من دون اي معارضة من المالك تحت اي صورة من الصور .

يقدم المستاجر ، خلافا لقانون البناء ، طلب الترخيص من المرجع المختص في البلدية من دون ان يترتب عليه اي رسم او ضريبة او ابراء ذمة من اي نوع وعلى المرجع المختص ان يبت طلب الترخيص في مهلة اقصاها اسبوعان من تاريخ تقديم الطلب والا يعتبر المستاجر مرخصا له حكما .

ولا يحول دون ممارسة حق المستاجر في اعادة حال ماجوره الى ما كان قبل الهلاك او التعيب اي مراجعة او مداعاة ايا يكن سببها او موضوعها سواء كانت مقدمة من المؤجر او من اي طرف اخر له مصلحة في ذلك كما لا يمكن وقف الاعمال نتيجة هذه المراجعة او المداعاة .

على المستاجر ان يمارس حقه المذكور اعلاه في مهلة اقصاها سنة من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية تحت طائلة سقوط هذا الحق .

يحفظ حق المستاجر في مطالبة المتسبب او المسؤول بحقوقه كلها بما في ذلك حقه في العطل والضرر » .

.. واخيرا ان تعديل هذه المادة ، يعتبر من المهام الاساسية التي يمكن ان توضع على جدول الاعمال . قبل ان يشرع الملاكون في الاستفادة من جور هذا القانون .

■■